الجندية والمواطنة في عصر محمد على

د. عبدالوهاب بكر

لا أختلف مع ما أجمع عليه المصريون من أن " محمد علي " هو مؤسس مصر الحديثة وباعث نهضتها وصاحب الفضل في نقلها من عصور الظلام الوسطوية إلى العصر الحديث بما يتضمنه من مستجدات الحداثة والتطوير العقلي والتقني.

كما أني أشارك أولئك الذين ربطوا بين محمد على وبين قيام الجيش المصري الحديث لأول مرة في تاريخ البلاد، وأؤيد نهضته الحربية المشهورة التي أفرزت قيام المؤسسة العسكرية المصرية على النمط الفرنسي المستمد من دور الخبراء الفرنسيين في تحديث الجيش المصري وإنشاء المدارس العسكرية بأنواعها المختلفة، والتشكيلات العسكرية (آلايات الغارديا) و(الجرينادييرر) والجرخجية)[١].

ولا تناقش هذه الورقة تاريخ إنشاء الجيش المصري ولا بدايات تواريخ آلاياته وأورطه (مفردها أورطه أي كتيبة) ولا التعديلات التي أدخلت على نظمه على مدى سنوات حكم "محمد علي"، فكل هذا طرقته أعمال الكثير من المؤرخين.

لكن هذه الورقة معنية في المقام الأول بمحمد علي والإنسان المصري الذي كان عماد ذلك الجيش الذي شرع في تأسيسه منذ عام ١٨٢٠م.

ولعل هذا موضوع غاب عن فكر أغلب من تصدوا لدراسة الجيش المصري تمامًا –باستثناء أعمال قليلة لعلي شلبي وخالد فهمي[٢].

لقد فاجأ محمد على المصريين بخطوته الرائدة عندما أعلن عن مشروعه الجديد والذي درج على تسميته (الجمعية الخيرية) و(الأثر الجليل) [٣].، من إقامة جيش مصري قوامه الفلاح المصري بعدما فشل مشروع التجنيد من أهالي السودان.

ولقد كانت فكرة إقامة الجيش عند محمد على مرتبطة كل الارتباط بترسيخ مجده الشخصي وتأكيد شهرته (لقد اقتضت التجليات الإلهية التي أظهر الله فينا آياتها أن يخرج هذا الأثر الجليل – أي النظام الجهادى الجديد –من حيز القوة إلى حيز الفعل في زمان شيخوختنا، فماذا عسانا صانعون، اللهم إلا أن يكون قد أدينا على قدر كبرنا خدمة للدين المبين وأن نكون قد ضاعفنا ما اكتسبنا من مجد وشهرة)[٤]. على أن أفكاره نحو التخلص من التبعية للدولة العثمانية وانتهاز فرصة ضعفها واستعداد الدول لتجزئتها كانت من بين دوافعه تجاه تأسيس هذا الجيش[٥].

ولأنه لم يكن يثق بقدرات وإمكانيات هذا الشعب الذي ولي أمره في عام ١٨٠٥م فقد حرص كل الحرص على أن لا يدع للمصريين فرصة الارتقاء إلى مناصب جيشه الجديد أو تولي مراتب القيادة فيه – أنظر إلى ما قاله كلوت بك في هذا الشأن (إنهم " أي المصريين " في المراتب العالية لا يقدرون كرامة مراكزهم الجديدة فيهم يغايرون العثمانيين والمماليك في الأهلية للقبض على زمام القيادة، وسرعان ما يتحولون إلى عاداتهم القديمة بما أضطر محمد علي باشا وابنه إبراهيم باشا على الرغم منهما إلى الكف عن ترقيتهم وترفيعهم إلى المراتب السامية في الجندية، ومن هذا النقص أسندت إلى المماليك والأتراك في الجيش المناصب العليا[٦].

ولعله من المفيد قبل الاسترسال في الحديث عن الجيش في عصر محمد علي من المنظور الذي اتخذته محوراً لهذه الورقة، الحديث عن مسألة الجندية والمواطنة. فالجندية في الوطن نوع من خدمة يؤديها المواطن لبلده وفاءًا لحقها عليه في توفير المسكن والمأكل والمشرب والحياة الكريمة والحرية بكل صورها. والمواطنة هي عضوية دولة مؤسسة قانوناً توفر حقوقًا وامتيازات معينة وواجبات مقابلة لهذه الامتيازات والحقوق[٧].

فإذا وفت الدولة بواجباتها تجاه المواطن من حيث إيفائه حقه في التمتع بحقوق

المواطنة المتعددة كان لزامًا على المواطن أن يفى بالتزاماته تجاه وطنه في إطار " المواطنة "

والمواطنة لا تخرج عن كونها شعور داخلي يتمثل في الإحساس بميل عاطفي تجاه الوطن مظهرة الرغبة في الدفاع عنه والذود عن حدوده والذوبان في ترابه والموت في سبيله والحفاظ على شرفه والدفاع عن قيمه والإسهام في مجده ورفعته. هي شعور نفسي إذن لا يتوفر إلا إذا توافر الإحساس باستحقاق الوطن لهذا الشعور، ولا يتوفر هذا الشعور إلا إذا تساوى أهل البلد الواحد في الحقوق والواجبات وساد العدل بينهم، وقام الحاكم بواجبه وفق قواعد العدل الاجتماعي والإنصاف لا تمييز بين فرد وآخر ترتيبًا على علو قدره أو زيادة ماله أو جاهه.

إما إذا كان الأمر في الوطن على عكس ما فات، فلا وطنية ولا مواطنة ولا إحساس عاطفي من المرء تجاه – بلده – بل الإحساس هو الغربة والكمد والشماتة في بعض الأحيان. بل والانفصال عن البلد والرغبة في الانتماء إلى بلد أخر يشعر فيه المرء بمشاعر المواطنة.

ولا تترتب هذه الأحاسيس السلبية إلا إذا أحس المرء بأن التفاوت في الحقوق والواجبات بينه وبين بني بلده هو السائد، بأن الحاكم مشغول عنه بمصالحه الخاصة. بانفصال المؤسسة الحاكمة عن الشعب، بسوء المعاملة من جانب النظام الحاكم، بالظلم بالتجاهل، بالاستعلاء، بالتمييز في المعاملة، بعدم الإنصاف، بالتفاوت في الثروات، بسوء العدالة، بالتفاوت في الدخول والثروات، بحدة الفوارق بين الطبقات ... وهي أمور تتضح بجلاء في دول العالم الثالث وفي الدولة التي عانت من الاستعمار طويلاً، وفي الأمم التي يسود الجهل والفقر والمرض بين مواطنيها.

ولا أريد أن أستطرد طويلاً في هذه الفذلكة الوصفية القانونية، لكنى أردت أن أقدم للدراسة، فهي كما يرى القارئ الكريم ترتبط بحدث خطير في حياة مصر في

القرن التاسع عشر، وأعنى به إدخال " واجب الجندية " ضمن الواجبات التي ألـــزم بها المصريون في ظل النظام الحاكم الذي بدأ في عام ١٨٠٥م، وصلة هذا الواجـب بحقيقة " المواطنة " التي عاشها المصريون – إن وجدت – في ذلك الوقت.

كيف كان " خطاب " محمد علي إلى المصريين عندما شرع في تطبيق هـــذا النظام الجديد عليهم – لندع الوثائق تتكلم. هذا خطاب صادر من " محمد علي " إلى نجله إبراهيم " بشأن " التجنيد في مصر " ولعله يتضمن لأول مرة القواعـــد التـــي وضعها محمد علي للخدمة في الجيش من حيث :

١) الرواتب والامتيازات.
٢) مدة الخدمة.
٣) الدعاية للنظام الجديد.
٤) اختيار الأفراد.
٥) أسلوب جمع الأفراد.

" لما كتبنا إلى أحمد باشا متصرف جرجا وإلى محمد بك نـــاظر مصلحتـــي أسوان وفرشوط (مدير أسوان وفرشوط) أمر جلب وجمع الأفراد ... المراد ترتيبهم من الأقاليم الصعيدية أدرجنا لهم .. أن يفهموا من تقتضي الحال إفهامهم أن يكـــون كل واحد من هؤلاء الأفراد متوطناً في القرية التي يجلب منها وذا أهل وسكن فيـــها وليس من أولئك الدخلاء الشاردين ... وأن يحرر هؤلاء الأفـــراد بمعرفـــة حطـــام أقاليمهم (يقيدون في دفاتر الجندية) وبكفالة شيوخ قراهم بحيث يكونون مستقرين في أماكنهم مهيئين للطلب (أي يكونون تحت الطلب) وأن يثبت في الدفتر أسماء قراهـــم وأسماؤهم وأسماء آبائهم (أي تسجيلهم في دفاتر خاصة) وأن سيســـتخدمون ثـــلاث سنين (مدة الخدمة العسكرية) ويعطون في أثناء خدمتهم لحمًا وأرزاً مفلفلاً مرتيـــن في الأسبوع (نوعية الطعام في الجيش) ومرتبًا قدره ثمانية قروش كل شهر والكسى اللازمة لهم في كل عام (المرتب والملابس) ثم يطلقون ويســـرحون بعـــد الســـنين

الثلاث وتسلم إليهم وثائق مختومة تتيح لهم الإقامة في قراهم معافين من التكاليف[٨].

الخطاب واضح ويحمل في سطوره قواعد جديدة ومحددة للخدمة العسكرية في مصر في عهد محمد علي.

لكن هناك جزئية أخرى تتعلق بهذا الأمر ولها من الأهمية ما يفوق أهمية أي وثيقة أخرى، ألا وهي سن الجندية في عهد محمد علي، ما هي السن التي حددها محمد علي للجندية في مصر.

تجيب على هذا السؤال وثيقة صادرة بعد ١٤ عامًا من تاريخ الوثيقة السابقة.

" ..... **ثانياً** – إن التجنيد في أوروبا إنما يكون في سن العشرين أو الواحد وعشرين وأما نحن فإذا جندنا فنجند في سن أربع عشرة إلى الثلاثين بسبب قلة الناس"[٩].

أربعة عشر عامًا كانت سن التجنيد في الجيش المصري الحديث في عصر محمد علي، وهي في تقديري سن صغيرة للغاية ويمكن القول معها بلا مبالغة أنها سن يطلق على صاحبها " صبي " حتى الآن في مصر – سن لا يقوى صاحبه على أداء مهام عسكرية وصفها المعاصرون بأنها كانت فوق الطاقة.

" ترجمة الوثيقة رقم ٢٥ من المحفظة ٢٤٤ عابدين – تقرير يوم الجمعة ٣ من شوال سنة ١٢٤٨هـ– مايو ١٨٣٢م – كتب إلى أميرالاى (قائد لواء البيادة {المشاة} الثامن ذو الفقار بك (قد اطلعت على كتابكم الذي قلتم فيه أنكم دخلتم قونية في ٢٦ من رمضان وأخذتم تعالجون الجنود الذين تورمت أيديهم وأرجلهم – فأحذروا أن تتقدموا إلى الأمام والتزموا الإقامة بقونية)"[١٠].

كان " إبراهيم باشا " يدفع قواته في معارك الشام دون " فترات راحة " إذا لزم الأمر، إلى حد الإصابة بالإنهاك – أي أنه كان يضع أمامه الهدف دون اعتبار

للنتائج – المهم هو وصوله إلى المواقع والبلاد التي يريد الوصول إليها[١١].

أما عن مدة الخدمة في الجيش فقد كانت ثلاث سنوات من الناحية النظرية، لكنها تمتد إلى خمسة عشر سنة وأكثر من ذلك، بل ومدى الحياة. كانت الحروب التي زج محمد علي بمصر فيها قد بلغت من الكثرة والطول حدًا لم يكن من الممكن معه أن تطبق قواعد الخدمة التي وضعها محمد علي في أوائل تطبيق ذلك النظام[١٢].

ولم تكن أى أسباب مهما كانت قوتها تمنع " محمد علي " من تجنيد المصريين، فالزراعة التي كانت عماد الثروة الوطنية لم تكن عذراً يحول دون جمع الأفراد للتجنيد أو حتى تأجيل تجنيدهم.

" في يوم ... حضر ... والأغوات النظار إلى شبرا حيث بسط الموضوع وأفهموا ... فاستأذنوا بمناسبة تقرب أوان الزراعة أن يرجأ تجنيد العساكر المطلوب تجنيدهم بعد العيد إلى ما بعد الانتهاء من التحضير (أي تحضير الأرض للزراعة). وبما أن التماسهم يتنافى والمصلحة فقد أجيبوا بما يتفق والموقف وأكد عليهم بوجوب جمع وتجنيد العساكر المطلوبة. على أن أهالي مصر لا يفهمون الجندية كما يفهمها أهالي أوروبا كما أن هيئة الحكومة عندنا ليست بقدر هيئة الحكومة في أوروبا. ومن البديهي أنه لا يستطاع والحالة هذه تجنيد العساكر وفقًا لأصول الجهادية المقررة. وعليه فإن من الجلي الواضح أن الواجب يقضي علينا أن نجند العساكر حسبما يتيسر لنا وأن نستخدمهم على نحو ما يستوجبه الموقف وأن نوفق بين مصالحنا وحالنا وأن نرى أعمالنا على قدر قدرتنا ... أوفدوا من قبلكم من يفحص هؤلاء العساكر عند إحضارهم إلى مصر ونبهوا عليه بأن يفرز منهم من يصلح نوعًا ما للعمل ويرسلهم إلى الأرط (الكتائب) ويعيد الذين لا يصلحون إلى قراهم. ولما كان من اللازم أن توزع العساكر التي يتم إرسالها على الأورط وألا يعاد منهم أي نفر فأخطروا رؤساءهم بذلك. وجامع القول فكروا في هذا الموضوع

من ناحية العسكرية والفلاحية مع مراعاة الحالة والموقف وأنهوه بطريقة مناسبة ... واعنوا بإجراء ما يتفق ومصالحنا "[١٣].

والوثيقة تتحدث عن نفسها، فالزراعة لم تكن عذراً يبيح تأجيل التجنيد – والتجنيد لا يتم وفقًا لأصول (الجهادية) وتبعًا لما يتيسر للحاكم. والتوفيق يتم بين مصالح الحاكم وأحواله – والفرز يقبل فيه من (يصلح نوعًا ما للعمل) – ومن يرسل إلى الكتائب لا يعاد إلى بلدته.

ولقد حاولت أن أجد كلمة واحدة تتعلق (بمصالح الفلاحين) في الوثيقة فلم أجد – وهذا هو بيت القصيد – (فالأثر الجليل) و(الجمعية الخيرية) ترتبط أساسًا بمصلحة الحاكم بصرف النظر عن مصالح المواطنين.

كان طبيعياً والحال كذلك أن يقاوم الفلاح عملية تجنيده من ناحية، وأن يتولى القائمون على هذا الأمر إعماله بالقوة.

فبالنسبة للفلاح فإنه عمد إلى الفرار من التجنيد واللجوء إلى أماكن لا تطاله فيها يد الحاكم، ولما عجز عن الفرار لجأ إلى المقاومة السلبية المتمثلة في إحداث الإصابات بجسده التي تحول دون الاستفادة منه فى الجندية، ولما لم يحل هذا دون تجنيده قام بانتفاضات وتمردات في أماكن متفرقة من البلاد[١٤].

وبالنسبة لسلطات التجنيد فإنها من ناحيتها استخدمت أساليب القهر والعنف الأمر الذي دعا محمد علي إلى إصدار تعليماته بإتباع أساليب أخرى لتحقيق المهمة.

" ... لما لم يكن من عادة الفلاح ولا من طبعه أن يقبل على هذا الأمر (التجنيد) فلم يكن ثمة ما يوجب إرغامه عليه ولا معاملته بالعنف فيه بل كان يلزم تحرير الفلاحين وتجنيدهم باستدراج عقولهم إليه ... فالذي يلوح لي هو أنه لم يشرع في إنشاء أساس هذه المصلحة (التجنيد) على هذا الوجه (الإقناع) بل اعتبرت كمسائل السخرة وعولجت كيفما اتفق فكان هذا داعيًا إلى إباء الفلاحين وامتناعه ...

فلو كتبتم سعادتكم إلى متصرف جرجا والي ناظر مصلحتي أسوان وفرشوط بمراعاة قاعدة التدرج وعدم اتخاذ سبيل الجبر في التجنيد(١٥).

ومن الذي كان يخضع للتجنيد ؟ وما هي المعايير التي كان يتم على أساسها تجنيد المصريين غير اعتبارات اللياقة البدنية ؟

فرق النظام الحاكم منذ البداية بين المصريين والعناصر الأخرى العرقية التي ضمتها البلاد، فاختص العناصر المملوكية والتركية بمراتب القيادة بعد تلقيهم التعليم الأساسي الذي أنشأ له مدرسة أسوان في مستهل إدخاله النظام الجديد.

ونظرة إلى أسماء ضباط الجيش في عهد محمد علي تكشف خلوه من أي اسم مصري.

إبراهيم يكن – سليم ساطع – مصطفى مختار – داود أغا – علاء الدين – على أغا كسكين زاده – إبراهيم أدهم – محمود أغا – أحمد المنكلي – خورشيد – عثمان(١٦).

ومن المؤكد أن المدارس العسكرية التي أنشأها محمد على كانت قاصرة على غلمان المماليك الذين ذبحهم في عام ١٨١١م، ثم ضم إليهم غلمانه وغلمان كبار موظفيه وبعث بهم جميعًا إلى أسوان حيث المدرسة العسكرية الأولى ليتلقوا تعليمهم العسكري الذي يؤهلهم للعمل كضباط بالجيش.

" من الجانب العالي إلى ناظر أسوان وفرشوط

أن الأورط التي نظمت في أسوان كانت بلغت إلى الخامسة عشرة. وقد اقتضى إنشاء أربع أورط من السود في أسوان في الوقت الحاضر فأعملوا على إنشائها. ثم عينوا البكباشية والقول اغاسية (قواد الطوابير) والملازمين وحاملي الأعلام – واليوزباشية (النقباء) اللازمين لها ... وحيث أن المماليك أجدر بالمعاونة من الأتراك فيجب البدء بهم فيؤخذ من بينهم من يليق بأن يكون ضابطًا ثم يكمل

العدد الباقي من الأتراك ... ولما كان الجنود الترك لا يقاسون بالمماليك فإذا ما انتخبوا ضابطًا فإنه يجب العناية جهدًا باستعدادهم واستحقاقهم ... (١٧).

لا أثر للمصرين أبدًا في وثيقة تتحدث عن جيش محمد علي، هو جيش قاعدته "فلاحية" وقمته مملوكية تركية تنظر إلى تلك القاعدة على أنها من (الفلاحين العمى الذين صاروا عساكر) (١٨).

كذلك فقد كان المستوى الاقتصادي للأسرة دور كبير في قضية التجنيد، ولا توجد لدينا وثيقة واحدة حتى الآن تشير إلى أن من جندوا في جيش محمد على كانوا من الطبقات الميسورة – ولعل مشاركة أقارب المجندين – الذين كانوا يتبعونهم إلى أماكن الفرز أو معسكرات التدريب – لهم فيما تخصصه الحكومة لهم من الطعام تكشف لنا المستوى الاجتماعي الذي كان المجندون يأتون منه. على أن الأمر لا يحتاج إلى كثير عناء، فقد كانت الثروة خلال الفترة موضوع الدراسة لا تزال بيد الطبقة التركو – جركسية التي جاءت مع محمد علي أو بقايا العناصر المملوكية التي أحاطت به، ومن ثم فليس ثمة حاجة إلى الحديث عن أبناء سراه المصريين الذين كانوا لا يجندون حيث أنه في تقديرنا لم يكن هناك في مصر أثرياء من المصريين في ذلك الوقت.

ولعل استخدام المستوى المادي معيارًا للتجنيد بعد عصر محمد على – وأعنى به نظام "البدل النقدي" الذي طبق في ثمانينيات القرن التاسع عشر حتى إلى ما قبل ثورة يوليو ١٩٥٢م – كان يعود إلى عصر "محمد علي" عندما كان التجنيد لا يطبق إلا على الفقراء والمعوزين وهم غالبية المصريين في ذلك الوقت.

كذلك فإن احتكار أبناء الطبقات الميسورة في مصر وعلى مدى سنوات طوال امتياز التعليم العسكري في المدارس الحربية التي تخرج ضباط الجيش، كان يجد جذوره في قصر مناصب الضباط في الجيش المصري في عصر محمد علي على فئة المماليك والأتراك والانفصال التام بين القيادات التركوجركسية والقاعدة

العريضة من الفلاحين المصريين – وهو ما أنتج أثره في ثمانينيات القرن التاسع عشر في ثورة (عرابي) على نظام الجيش الذي كان يعمل به احتجاجه على التفرقة في المعاملة بين الوطنيين من رجاله وبين العناصر التركو-جركسية التي كانت تستأثر بمناصب القيادة في الجيش وتسوم المصريين صنوف العنت وألوان العذاب الأمر الذي دفع الجيش بقياداته إلى الانتفاض على هذه القيادات التي تولت الجيش منذ نشأته الأولى.

وإذا كان المصريون قد ثاروا لأوضاعهم السيئة في ثمانينات القرن التاسع عشر مع ما صاحب ذلك الزمن من تطور في الخدمة العسكرية وصدور قوانين منظمة للخدمة في الجيش، فيما بال حالهم في عشرينيات وثلاثينيات وأربعينيات القرن عندما كانت المؤسسة العسكرية في طور التكوين، ويتربع على قيمتها أتراك ومماليك لا يعرفون القراءة والكتابة ولا يمارسون إلا العنجهية والصلف والغرور.

وفي داخل الجيش ... ماذا كانت أحوال المصريين.

– المرضى يستخدمون للقتال رغم مرضهم.

" تلخيص التقرير المقدم من محمد منيب أفندي كاتب الديوان رقم ٥٣.

من أفندي الديوان إلى دولة الباشا السرعسكر بتاريخ ٩ شوال ١٢٤٨هـ (١٨٣٢م) يعرض أنه بناءً أمره الكريم بفحص العساكر الموجودة في البلاد الشلمية وإرسال من يصلح منهم للقتال إلى الجيش، قد أرسل الأطباء إلى البلاد المذكورة لفحص من يقيمون بها من الجنود، واتخذت الإجراءات اللازمة لملء المكان الذي سيخلو حين إرسال الجنود المنتخبين وأنه وصل من قبل المير لواء عمر بك المقيم بالشام ضابط برتبة الملازم و٥٩ جنديًا وسيرسلهم إلى طرسوس إذا وردت السفينة المطلوبة من سواحل الشام.

من أفندي الديوان إلى المير لواء عمر بك المقيم بالشام بتاريخ ٩ شوال

١٢٤٨هـ.

أشعار بوصول الضباط والجنود الذين تحسنت صحتهم وإرسالهم إلى عكا بموجب أمر دولة الباشا السرعسكر وبأنه سيرسلهم إلى ميناء طرسوس تمهيدًا لإلحاقهم بالجيش حسب الأمر متى وردت السفينة المطلوبة لنقلهم (١٩).

- كبار الضباط يستولون على مرتبات العساكر.

" ترجمة الوثيقة رقم ٣٠ تقرير من محمد منيب أفندي في ٨ من ذي القعدة سنة ١٢٤٨هـ (١٨٣٢م) قد بلغ ... مسامع جناب السرعسكر أن البكباشي (المقدم) حسين أفندي متسلم بيروت سابقًا قد أخذ إذ كان بالإسكندرية يوميات الجنود (قوائم صرف المرتبات) ... من الخزينة كاملة ولم يصرفها لهم حتى الآن. ولما كان حسين أفندي الموما إليه اليوم بعكاء فقد كتب اليوم أمر / ٩ بالتحقيق معه ثم بالقائه في الحبس إذا ثبت عليه شئ وتحصيل المبالغ منه وطرده إلى مصر بعد تجريده من النياشين" (٢٠).

"تلخيص الوثيقة التركية رقم ١٣٩ بتاريخ ٢٣ شوال سنة ١٢٤٨هـ (١٨٣٢م) من السر عسكر إبراهيم باشا إلى والده الجناب العالي يعرض أنه تلقى من مأمور ديوانه الخديوي كتابًا خاصًا بمرتبات آلاى المشاه المقرر إرسالها وسلئر لوازمها وأن المبلغ المرسل إلى الجيش حتى الآن أربعة آلاف كيسه (الكيس ٥٠٠ قرش) فقط وعليه فيعاني الجيش أزمة مالية والسبب في ذلك على ما يعلمه يرجع إلى قبض كبار الموظفين المقيمين بمصر المدللين المتنعمين مرتباتهم أولاً فأول دون أن يفكروا في مرتبات الجنود الذين يقتلون ويقتلون في ميادين الحرب في سبيل ولي النعم، ولذلك يلتمس تصحيح هذا الوضع وإمداد الجيش بالنقود اللازمة حتى يتمكن من صرف مرتبات الجنود "(٢١).

والوثائق المقدمة لا تحتاج إلى تفسير، فهي تكشف عن حرمان الجنود

المصريين المقاتلين في الشام لصالح (محمد علي = ولي النعم) من مرتباتهم التي يسرقها كبار الضباط- أو أن الأموال اللازمة لمرتبات الجنود لا تكفي نظرًا لتقاضي كبار الموظفين في مصر لمرتباتهم الكبيرة دون اعتبار لحاجة العسكري المصري إلى القروش الثمانية التي وعد بها شهريًا في بدايات تطبيق نظام التجنيد.

أما هذه فوثيقة تصرخ بسوء الأحوال المالية للجيش ونفاذ الأموال بسبب استيلاء كبار موظفي " محمد على " على الأموال لأنفسهم. مرسل الوثيقة هو السرعسكر إبراهيم إلى والده. لنقرأ ما يقول :

" سيدي صاحب الدولة ولي نعمتي ذو الرحمة المفطور على الكرم. لقد وصلني الخطاب المرسل من الأفندي مأمور ديوانكم الخديوي بشأن تدبير رواتب وجميع لوازم الآلايين المشاة اللذين ستتفضلون بإيفادهما وقد فهمت فحواه وعلمت منه أن النقود على وشك النفاد في الآونة الحاضرة بمصر. إن مجموع النقود التي وصلت إلى الجيش المنصور حتى الآن أربعة آلاف كيسة. والآلايات التي أوفدت فيما بعد لم تصرف إليها رواتبها كاملة بل أرسلت بعد توحيدها بالنسبة للاستحقاق مع الآلايات الموفدة قبلاً. وعليه فإن نفاذ النقود جدير بالملاحظة. وعلى ما أعلم – على نحو ما عرف وتحقق عند عودتي من المورة – أن السبب في حدوث هذه الأزمة هم الكبراء. فقد عمدوا إلى تناول مرتباتهم أولاً فأولا وتسببوا بذلك في إيراث الضائقة لغيرهم. فما أشد هذا الغدر وما أبعد هذا الصنيع عن الإنصاف، مع أنهم يقيمون في منازلهم على أتم راحة وقد شملتهم أنواع النعم في ظل الجناب العالي الخديوي وهم متمتعون بجميع أسباب المتع لا يفكرون في عبيدكم الموجودين هنا الذين يفدون الروح في سبيل جنابكم العالي ولا يعرفون الراحة ويقضون الليل والنهار فوق التراب وتحت الغبار، إنما يحصرون أفكارهم في أنفسهم فقط. صحيح نحن لا نريد لنا نقوداً ولكن العدل يقضي بأن يقوم الطرف الآخر أيضًا بنصيبه من الإخلاص والعمل كما يعمل الموجودون معنا بأرواحهم وأدمغتهم. والواجب عليهم

في مثل هذه الظروف أن يخرجوا ما ادخروه وأن يبذلوه بكل سرور في سبيل الجناب العالي.

هذا ما يحتمه الواجب عليهم، لا أن يحاولوا قبض استحقاقهم أولاً فأولا أملا في تكثير وإنماء ثرواتهم وأن يكونوا سببًا في ظهور هذه الأزمة المالية في مثل هذا الظرف الدقيق. إن عدل الجناب العالي يقضي بأن تستحضر كشوفهم وتراجع وأن يجازى من يثبت عليه ارتكاب الشناعة الآنفة الذكر..

العبد سلام علي إبراهيم "[٢٢].

ولقد كانت هناك الأمراض والإصابات المتفشية في الجنود من الزهري والأمراض الأخرى والتي أسهبت الوثائق في الحديث عنها[٢٣].

ومن عجب أن المرضى من الجنود كانوا يفترشون أسرة من (التبن) في المستشفيات.

ترجمة الوثيقة رقم ٩٥ تقرير عسكري من يوم الاثنين ١٩ رجب ١٢٤٧هـ.

صورة التقرير الوارد من أمير اللواء عمر بك.

" قد فهم من العريضة المقدمة من حكيمباشى الجيش أنه رغمًا من التنبيهات المتكررة السابق صدورها بشأن إعداد التبن الكافي اللازم لعمل الفرش للمرضى وإرساله للمستشفى لم يرسل حتى الآن فنخطركم بوجوب إيجاد المقدار اللازم الكافي من التبن بأي وجه كان وإرساله إلى المستشفى في أسرع وقت "[٢٤].

ومفهوم المخالفة في هذه الوثيقة أن المرضى والمصابين في المستشفيات كانوا يفترشون الأرض أثناء فترات علاجهم لأن (التبن الكافي اللازم لعمل الفرش للمرضى) (لم يرسل) (رغماً من التنبيهات المتكررة).

أما قضية الطعام فإن الجرايات (التعيين اليومي من الغذاء) لم تكن تكفى فضلاً

عن سوء نوعيات الطعام.

صورة الوثيقة العربية رقم ١٣٥ بتاريخ ١٧ شعبان سنة ١٢٤٨هـ (١٨٣٢م).

لمتسلم بيروت تقدم ورد تحريركم المتضمن أن الحنطة والشعير خلص من طرفكم وطلبتم حنطة لأجل جراية العساكر وشعير لأجل البوستات (خيول البريد). فبوقتها أرسلنا تحريركم لديوان الذخاير لأجل يقرروا عنه المقتضى أعطاه فجاوبوا أن لكل ماية نفر يرسل خمسين إردب حنطة ... فتكفي لقاطعية (لتغطية) ثلاثة شهور وأن البوستة يكفيها خمسين إردب مصري شعير. فبحيث أن العساكر بطرفكم نحو مايتين نفر واصلكم طيه تحرير لمتسلم صور يسلمكم ماية إردب مصري حنطة وخمسين إردب شعير كيل مصري. (٢٥).

وبحسبه بسيطة فحواها قسمة ٥٠ إردب على ١٠٠ فرد فإن نصيب هذا الفرد من الحنطة يكون نصف إردب في الشهور الثلاثة – وبقسمة نصف إردب على ٩٠ يوم فإن نصيب الفرد يكون (٥٦%) كيلة في اليوم إذا اعتبرنا أن الإردب ١٢ كيلة.

ويبدو أن طعام الجنود كان ٣٠٠ درهم من الخبز يوميًا ولا شئ غير ذلك – ذلك أن وثيقة تاريخها غرة شوال ١٢٤٨هـ تقول بذلك وتضيف أن هذا القدر كان غير كاف لحاجة الجنود. ويطلب محرر الوثيقة (ضم شئ من اللحم والسمن والأرز) إلى جراية العساكر(٢٦).

وقد أثبت تقرير جرد وتفتيش الآلاي الثامن المشاة المحرر في ٦ مارس عام ١٨٣٦م أن طعام الجنود كان الأرز المخلوط بالبرغل مع السمن – وأن السمن المتوفر في الآلاي قليل رغم أنه كان يصرف للعساكر بديلاً عن اللحم الذي لم يصرف للعساكر منذ عدة أيام، وأن خليط الأرز والبرغل والسمن كان هو الطعام الأساسي المسمى (لابة = أرز قريب من الحساء). وأن مجاري مراحيض

المستشفى كانت مسدودة وتطفح بالأقذار التي كانت تتسرب إلى الغرفة المجاورة. وأن من بين حالات الذين أصيبوا بالجرب وأدخلوا للمستشفى كانت هناك حالة فرد أصيب بقرحة في رجله وأن رباط القرحة لم يغير منذ عدة أيام وجوانب القرحة غير نظيفة وحالتها سيئة. وأن عدد العساكر الجهادية في الآلاي كانوا ١٦٦٥ عسكري وقت التفتيش كان المرضى منهم ١٤٨ توزعت أمراضهم بين ٥٥ مصابون بمختلف الأمراض – ٥٨ بمرض الجرب – ١٢ مصابون بجراحات – ١٧ بالجدري – ٦ بالزهري، وأثبت التفتيش أن مرض الجرب أكثر انتشاراً في الآلاي من سواه من الأمراض – كما أثبت أن أمير الآلاي وقائمقامه لا يعرفان القراءة والكتابة(٢٧).

كان لا بد من وجود ردود أفعال من جانب الفلاحين المصريين المجندين في هذا الجيش، وقد تمثلت هذه الردود مع ما تعرضه الوثائق التالية من أحداث.

" تلخيص المكاتبة رقم ٧٤ بتاريخ ١١ شوال ١٢٤٨ (١٨٣٢)

من السيد محمود " أعيان " قونية إلى وحيد أفندي كاتب دولة السر عسكر.

يخبره بفرار جنود الآلاي العشرين المقيم بقونية بكثرة على الرغم من التدابير التي اتخذها راجيًا عرض ذلك على دولة السر عسكر "(٢٨).

- فرار جنديين من الآلاي الثالث عشر ٢٠ شعبان ١٢٤٧ (١٨٣١)
- فرارجندي من الآلاي الثامن ٢٠ شعبان ١٢٤٧
- فرار جنديين من الآلاي الثامن عشر ٢٠ شعبان ١٢٤٧
- فرار جنديين من البلوك الأول بالأورطة الأولى من الآلاي الثامن ٢٥شعبان١٢٤٧(٢٩).

وفي قضية هروب الجندي (عبدالله الشامي) من الأورطة الخمسين والواردة في تقرير الحوادث التي وقعت بالجيش المصري في يوم الاثنين ٢٠ شعبان سنة ١٢٤٧

ما يكشف عن حقيقة مشاعر الجندي المصري تجاه هذا الذي كان يجري في مسألة الجندية بصفة عامة.

كان هذا الجندي قد هرب من بلوكه – وتم إجراء تحقيق تناول قياداته وفق التسلسل العسكري – فما وصل التحقيق إلى الأونباشي (العريف) المسئول عن الجندي الهارب تقرر حبسه بالمخفر. هنا اعترض الأونباشي وردد عبارات تمنى فيها أن يفر الجنود جميعًا من الوحدة التي يعمل بها[٣٠].

هذا الشعور لا ينبغي أن يترك دون تحليل – صحيح أن الأونباشي المذكور قد جوزي بتنزيله إلى رتبة نفر، وصحيح أن جنديًا أخر من جنوده فر كذلك – لكن هذه الوقائع كلها لا قيمة لها أمام ما فاه به الأونباشي من دعائه أن يفر كل الجنود – هو كاره للخدمة في الجيش– حانق على قياداته – أمل في أن يخرب الجيش الذي يعمل به عن طريق فرار جميع جنوده، وداعيًا ربه أن يستجيب لدعائه.

أليس في هذا إجابة على قضية المواطنة التي نناقشها في إطار الجيش الذي أنشأه محمد علي.

أي مواطنة هذه التي كان يشعر بها الفلاح المصري في جيش يجند أفراده في سن الرابعة عشرة، ويطعمون الخبز دون إدام، ويأكلون (اللابة)، ويتهرشون من الجرب، ويفترسهم الزهري، ويفترشون الأرض في المستشفيات التي كانت أسرتها (إذا وجدت) من التبن، ولا يتقاضون القروش الثمانية التي تقررت لهم كمرتبات شهرية، ويجلدون خمسمائة جلدة مع استخدامهم مقيدين بالسلاسل والأغلال إلى أن تنتهي الحرب إذا هربوا[٣١]. ويقودهم ضباط أتراك ومماليك لا يعرفون القراءة والكتابة ولكنهم يعرفون التعنت والغرور والصلف والكبرياء.

لقد ضبطت في الجيش المصري حالات سرقة الشعير الذي تطعم به الجياد، وحالات سرقة العدس والبقسماط الخاص بطعام الجنود، وحالات سرقة بارود

المدافع لبيعها مقابل قروش أو تين جاف وعنب[٣٢] وهذا يعني أن الجنـــود كـــانوا يعانون الفاقة والجوع.

نحن لم نناقش أحوال أولئك المعدمين الذين تركهم عائلوهم في الوطن ليلتحقوا بجيش محمد علي الحديث – هل توفر لهم الطعام أو المال الكافي للحياة ؟

من بين وثائق هذه الورقة وثيقة عبارة عن شكوى " محمد كاني بك " ميرالاي الفرسان في كوتاهية من عدم صرف ما خصص لأسرته المقيمة في القاهرة ويرجو إجراء اللازم (حتى يطمئن من ناحيتهم ويتفرغ للخدمة بقلب فارغ من همهم) [٣٣].

وليس القصد من عرض هذه الوثيقة شرح حال هذا الضباط الكبير الذي يشكو عدم وصول الراتب المخصص لأسرته، لكن القصد هو القياس مع الفارق في شـــأن حال العساكر الذين لا يعلم كم قرشًا من القروش الثمانية التي تمثل المرتب الشهري لكل منهم كانت تخصص للأسرة فى مصر، وهل كانت هذه القروش تصل إلى هـذه الأسر أم لا ؟

لقد استخدم محمد علي هذا الجيش من المصريين لخدمة مصالحه الشـــخصية، وضحى بالزراعة في سبيل إنشاء هذا الجيش، وهذا ما تقوله الوثائق – ثم ضحـــى بهذا الجيش عندما ضاعت فرصة تحقيق مصالحه – ولندع الوثائق تتكلم.

دخل " إبراهيم " (معركة نزيب) بجيش قوامه ٥٠,٠٧٣ ضابطًا وجنديًا منـــهم ٣٧٦٧٣ من المشاة المشكلة فى خمسة ألوية، و ٦٧٧٥ من الخيالة في ثلاثة ألوية و ٥٦٢٥ من المدفعية وأربعة آلايات مدفعية.

بلغت خسائر الجيش في هذه المعركة ٣٠٠٠ رجل بين قتيل وجريح، وفي عام ١٨٤٠ اتفقت إنجلترا وروسيا على تحطيم قوة مصر العسكرية وانتزاع الشام مـــن محمد علي بعد الدماء التي أريقت فيها على مدى تسع سنوات والأموال التي انفقت.

بعد أن تحقق محمد علي من الخسارة، أمر إبراهيم بالانسحاب، فأصدر هـــذا

أمره في ٢٩ ديسمبر ١٨٤٠ بالجلاء عن الشام. كان هـذا الجيش يؤلف من ٥٥,٠٠٠ جندي بصحبتهم ١٥٠ مدفع، وبدأ الحشد في حلب.

في خطة الانسحاب قسم إبراهيم جيشه إلى خمسة أقسام بقيادة أحمد باشا الدره مللي والثالث بقيادة أحمد باشا المنكلي، والرابع بقيادة سليمان باشا الفرنساوي – أما الخامس فكان بقيادته. عين للقسم الأول طريق شرق الأردن إلى غزة والعريش، وعين للقسم الثاني طريق الحج ومعان فالعقبة إلى نخل والسويس – أما قسمه وكان مؤلفًا من آلايات الحرس وعرب الهنادي والباشبوزق فقد يمم وجهه شطر غزة ليركب منها البحر إلى مصر.

• سار الجيش المنسحب على أقدامه من الشام إلى مصر عبر طرق ثلاثة يكفي القول فيها أن الماء والزاد نفد من بعضها حتى اضطر الجنود إلى التهام لحوم الخيل وأن يعيشوا على الأعشاب – وكان هذا الجيش قبل الوصول إلى غزة أو العقبة يكافح ثلاثة مخاطر (الجوع – العطش – قطاع الطرق).

في ١٥ يناير وصل القسم الأول من جيش إبراهيم إلى (غزة)، أما جيش (سليمان) الذي سار على طريق الحج ومعان والعقبة إلى السويس، فقد كان يحسب أن القيادة في مصر سترسل إليه عن طريق صحراء السويس الزاد والماء، لكن خاب أمله .. ومتروك للقارئ تصور النتيجة المترتبة على ذلك.

وفي ٣١ يناير ١٨٤١ وصل إبراهيم إلى غزة وأرسل إلى والده يسأله بعض حاجيات الجيش فبعث بها إليه. وبعد عشرين يومًا غادر هذا الجيش في ١٩ فبراير ١٨٤١ عائدًا إلى مصر.

أما الجيوش الأخرى التي تخطفت مؤخراتها عصابات العربان وأنهكها الجوع والعطش فإنها لم تصل أبدًا. لقد فقد الجيش المصري خلال عملية الانسحاب من الشام ما لا يقل عن ٣٠,٠٠٠ رجل. وهكذا فإن عدد الذين وصلوا إلى مصر من

بين ٥٥,٠٠٠ كانوا ٢٠,٠٠٠ رجل. ما بين جريح وكسيح ومريض سبقهم القائد العام عن طريق البحر(٣٤).

بحسبة بسيطة يمكن القول أن ثلثي الجيش المصري فقد في عملية الانسحاب من الشام بلا معارك – فقط في انسحاب غير منظم ترك فيه " السر عسكر " قواته المنسحبة ليصل إلى مصر في وقت مبكر. ويقضي القانون ١٠٤ الذي كان يطبق في ذلك الوقت بأن لا يترك القائد قواته المنسحبة ويصل إلى قاعدته قبلها، وجزاء المخالفة هو (الإعدام) لارتكاب (عار الفرار)(٣٥).

من هذه الجزئية نناقش قضية (محمد علي) وهذا الجيش.

أزعم أن (محمد علي) ألف هذا الجيش لتحقيق طموحاته الشخصية في المجد، وفي سبيل الوصول بهذا الجيش إلى المستويات المطلوبة في الكفاءة والقوة خصص له موارد البلاد لتسليحه وتدريبه وتجهيزه – ولم يفكر محمد علي في أي اعتبارات في سبيل تحقيق مطلب (القوة العسكرية).

وحقق الجيش مطلب محمد علي الذي أقامه من أجله وأعني به (الطموح والمجد) فوصل إلى (قونية) داخل الأراضي العثمانية، وأصبح القائد إبراهيم على مسافة أميال قليلة من السلطان العثماني.

لكن تقلبات الأحداث وتطورات الأمور لم تترك محمد علي ينعم بالمجد الذي حققه كثيرًا فتآمرت إنجلترا وروسيا ثم فرنسا عليه وأرغم على الانسحاب من الشام.

من المتصور أن محمد علي كان قد وصل عند هذا الحادث(إرغامه على الانسحاب) إلى أقصى نقطة في الإحباط النفسي، وعلى ذلك فإنه يأس من الاستمرار في قضية جيشه بعدما لم يعد لهذا الجيش فائدة ما في استرداد ما أفقدته إياه القوى Powers.

وأزعم أن هذا الأمر كان وراء الانسحاب المتعجل والغير مسئول – من وجهة

نظرى – للجيش على هذه الصورة المروعة .

إن قضية الانسحاب من الشام لم تأخذ حقها من الدراسة وفقًا لما تطرحه هذه الورقة من أفكار – أعني مسألة ربط شكل الانسحاب بنفض محمد علي يديه من الجيش الذي أفنى عمره في بنائه.

وقد يؤيد وجهة النظر التي تطرحها هذه الورقة، ما أصاب الجيش خلال الفترة الباقية من عهد محمد علي بعد (تسوية لندن ١٨٤٠) ومدتها ثمانية سنوات. فقد أهمل أمر الجيش بشكل يتناقض تمامًا مع الاهتمام الذي كان يوليه إياه في بدايات إنشائه – صحيح أن بعض أسباب إهمال أمر الجيش كان يرجع إلى تحديد عدده بثمانية عشر ألف جندي وفق نصوص فرمان أول يونيو ١٨٤١م، إلا أن هذا السبب وحده لا ينهض مبرراً مقنعًا للانهيار الذي أصاب المؤسسة العسكرية خلال الفترة ١٨٤٠ – ١٨٤٨، وهو ما يؤيد وجهة النظر التي تطرحها هذه الورقة من أن (المصلحة الشخصية) التي كان محمد علي يتغياها من الجيش قد زالت، ومن ثم فلا معنى للاهتمام بهذا الجيش.

والنتيجة التي يمكن استخلاصها بالتبعية من ذلك هي أن الجيش الذي أقامه محمد علي لم يكن أبدًا لخدمة الوطن أو للذود عن مصر في المقام الأول، كما أن مسألة الوطنية وحب مصر تصبح هنا موضع تساؤل.

في كلمات أخرى فإن هذه الورقة تقول مباشرة أن مسألة الجيش كانت مسألة شخصية بحتة ترتبط ارتباطًا مباشرًا بالطموحات الشخصية لمحمد علي، وأن انهيار هذه الطموحات استتبع فقدان الدافع لإقامة الجيش أو الاهتمام بأمره والعناية به.

ومن هذا المنظور تأتي مناقشة مسألة المواطنة على المستويين المتعين منقاشتهما في هذه الورقة :

١) هل كان محمد علي يفهم معنى المواطنة عندما أقام جيشًا في عام

١٨٢٠ ؟ هل كان يعي معنى قيام " جيش مصري " ؟ إن إنشاء جيش لمصر يعني أن يكون الجيش من المصريين سداة ولحمة Warp and Weft. ولكن الجيش الذي شهدته عشرينيات القرن التاسع عشر كان جيشا محرما على المصريين تسنم مراتبه – اقتصرت مراتبه على مستوى القيادات الصغرى والوسطى والعليا على المماليك ثم الأتراك – ولقد فسر لنا " كلوت بك أسباب الباشا في هذا الصدد. عندما قال أن المصريين (يغايرون العثمانيين والمماليك في الأهلية للقبض على زمام القيادة) [٣٦].

ولقد استمر حرمان المصريين تولي مناصب القيادة فى الجيش المصرى لسنوات وسنوات بعد محمد على ، وظلت السيادة والقيادة ومناصب السيطرة للعناصر التركو-جركسية حتى اضطر " أحمد عرابي" إلى الثورة في سنة ١٨٨١.

ليس في وثائق الفترة موضوع الدراسة ما يفيد أو يؤيد أن محمد علي كان يفهم من أمر مصر شيئا أكثر من تحقيق مطامحه فيها من إقامة بيت حاكم لا يستطيع السلطان أن يخلعه منه وأن يفوز بوراثة هذا البيت لذريته من بعده. لكن هناك فرقا كبيرا بين (حب مصر) و(حب حكم مصر) – وأزعم أن محمد علي كان يقع تحت التصنيف الثاني.

فإذا كان هذا الأمر مقبولا بشكل منطقي فإن الحاجة لا تدعو إذن لمناقشة المواطنة أو الحس الوطني عند الرجل – لأن القضية لا تتجاوز في هذه الحالة مسألة (التسلسل الهرمي الإحتياجي).

Heirarchy Of Needs لأبراهام مازلو Abraham Maslow فيما يتصل بعنصرها الخامس " " الواقعية الذاتية " Self – Acualiztion، وهي الإحتياج الذي يتصل بالحاجة إلى تطوير القدرات وتحقيق أقصى

الأماني.

(Needs that Pertain to the requirement of developing our capabilities and reaching our full potential)[٣٧].

وتتلخص هذه النظرية (الواقعية الذاتية) في أن ملاحظة الدوافع الإنسانية تثبت أن الإنسان (حيوان احتياجي) Wanting animal، وأنه ما أن يوفى الإنسان رغبته في شئ حتى تأخذ مكانها رغبة أخرى، وهو ما يسمى بتوالي الدوافع Succession of motives. وقد توصل "مازلو" في نظريته هذه إلى أن هناك أناسًا يمكن تصنيفهم كأصحاب الواقعية الذاتية Self Actualized people. وهم أناس يختلفون عن أحاد الناس من حيث أنهم أصحاء نفسيًا على غير العادة، ولديهم قدرة ملحوظة على تحرير أنفسهم من القولبة أو النمطية Stereotype، وخبرات فائقة في البصيرة والوعي الحاد – إلى جانب صفات أخرى تتعلق بالمرح وقبول الحوادث اليومية بواقعية غير مبالية.

ويمكن من خلال التطبيق، القول بأن " محمدًا عليًا " كان من هذا النوع من الرجال أصحاب " الواقعية الذاتية " في مجال التحليل النفسي، وأن قضية " الجيش والمصريين " لم تكن تخرج عن هذا الإطار، رغبة عارمة في تحقيق الذات واقعيًا، بصيرة حادة ووعي حاد، اندفاعات وراء اندفاعات تجاه الرغبات الذاتية التي لا تنتهي وَصولاً إلى الهدف النهائي.

ومع أنه ليس من أهداف هذه الورقة تحليل " محمد علي " نفسيًا، فإن دراسة قضية "الوطن والمواطنة" استلزمت الخوض بعض الشيء في هذا الأمر.

٢) وأما فيما يتعلق بالمواطنة عند المصريين، وارتباط هذه القضية

بالجندية فإن من المسلم به أن المواطنة لا تولد من فراغ، وأنها تولد من شعور داخلي عند المواطن بأن وطنه حريص عليه، معني بأمره، يعالجه في مرضه، يطعمه عند جوعه، يعطيه وقت حاجته، يهرع إليه وقت شدته، ويرعى أهله وأسرته وقت غيابه.

هذا هو الوطن الذي يتقدم مواطنوه الصفوف للدفاع عنه بنفس راضية وقلب ثابت مطمئن. هذا هو الوطن الذي يتولد لدى جنود جيشه " بالعقيدة القتالية "، الرغبة في التضحية في سبيله، الاقتناع بعدالة قضيته.

أما الوطن الذي يضحي بأبنائه في سبيل " الواقعية الذاتية " لولي النعم، وأولاده وأحفاده، الوطن الذي يترك أبنائه يسحقهم الجوع ويقتلهم المرض، الوطن الذي يكون "التبن" فيه بديلاً عن التراب كفراش للمريض، الوطن الذى يقذف بأبنائه إلى أصقاع الأرض لتحقيق مجد شخصي للحاكم دونما اهتمام بأسرهم وما إذا كانوا قد ملئوا بطونهم أم ناموا على الطوى ... لا أظن في مثل هذا النوع من الأوطان يمكن أن يشعر المرء بالمواطنة، ولعل ما يمكن أن يشعر به مواطن في هذا الوطن هو " الغربة " والنقمة والضيق بقادته وحكامه والرغبة في التنكيل بهم إن استطاع، فإن لم يستطع فبدعوة ربه أن ينتقم له منهم جزاء ما أصابه من ذل وهوان.

ولعل ما قدمته " نماذج " أحوال الجنود المصريين في الوثائق التي ضمتها هذه الورقة –ومنها الكثير في دار الوثائق – تكشف بكل يسر عن مدى النصب الذي كان يعانيه الجندي المصري في الجيش في عهد محمد علي، من بداية تجنيده وحتى نهاية خدمته أيًا كانت هذه النهاية. وهي أحوال أزعم أن " المواطنة " بالمعنى الذي صورته هذه الورقة، لا يمكن أن تخلق أو تتكون عند الجندي المصري في ظلها تحت أي ظروف.

الهوامش

(١) الغارديا أو الجارديا : من الكلمة الفرنسية Garde أي حـــارس – اســتخدمت للإشارة إلى آلايات الحرس المشاة – جرينادبير Grenadiere أي رماة القنابل – أما الجرخجية Charkhagi فيقصد بها قوات المقدمة في الجيش أو فـــرق الاستطلاع خفيفة الحركة. راجع عبدالرحمن زكي " الجيش المصري في عـهد محمد علي " – دار الكتب المصرية – القاهرة – ١٩٤٢م، ص ٢١.

(٢) لم أطلع على عمل خالد فهمي بعد ولكني سمعت به – أما عمل علي شـــلبي (المصريون والجندية في القرن التاسع عشر) دار الكتاب الجامعي – القـــاهرة ١٩٨٨م – فهو ما أقصده.

(٣) أسد رستم وعبدالرحمن زكي " الممهدات لتاريخ الجيش المصري في عـــهد محمد علي باشا الكبير" – وزارة الدفاع الوطني – القـاهرة ١٩٤٣ – ص١٣، ١٨.

(٤) المرجع السابق ص٧.

(٥) المرجع السابق – المقدمة. .

(٦) عبدالرحمن الرافعي (تاريخ الحركة القومية في مصر – عصر محمد علي) مطبعة النهضة – القاهرة – ١٩٣٠ – ص٣٨٥.

(٧) Lexicon Universal Encyclopedia – Lexicon publications – USA – 1983 – Vol. 4

(٨) الوثيقة التركية ١٦٨ بتاريخ ٦ رجب ١٢٣٧ – ٢١ مارس ١٨٢٢ بـــالدفتر رقم ١٠ معية تركي – عن أسد رستم وعبدالرحمن زكي – المرجع الســـابق ص ٧–٨

(٩) محفظة ٢٥٢ عابدين – ترجمة الوثيقة التركية ٢٢٠ بتاريخ ١٨ شوال ســـنة ١٢٥١ – ٦ فبراير ١٨٣٦ من إبراهيم باشا إلى سامي بك – والنص المقتبـس

هو جزء من كتاب مطول يختص بالاعتراضات الموجهة ضد النظام الحديث الذي كان سليمان باشا الفرنساوي قد قدمه إلى إبراهيم باشا بشأن تنظيم الجيش – عن أسد رستم وعبدالرحمن زكي – المرجع السابق ص١٠٧.

(١٠) دار الوثائق القومية – محافظ أبحاث الشام ح محفظة رقم ٧٣.

(١١) ذكرى البطل الفاتح إبراهيم باشا ١٨٤٨ – الجمعية الملكية للدراسات التاريخية – القاهرة مطبعة دار الكتب المصرية – مواضع متفرقة).

(١٢) دار الوثائق القومية – محافظ أبحاث الشام – محفظة ٦٦ – تقرير وقوعات الجيش المصري يوم الثلاثاء الموافقة ٢٥ من شوال سنة ١٢٤٧ (١٨٣١م) – إلى سليم بك أمير لواء الغارديا.

(١٣) سجل ١٦ معية تركي – وثيقة ٢٠ ص١٩ بتاريخ ٨ شوال سنة ١٢٣٨ – ١٨ يونية سنة ١٨٢٣ " من الجناب العالي إلى والي جدة " – عن أسد رستم وعبدالرحمن زكي – المرجع السابق – ص٢٢.

(١٤) على شلبي " المصريون والجندية " مرجع سبق ذكره، ص ٣٤ – ٣٥.

(١٥) الوثيقة التركية ١٦٨ بتاريخ ٦ رجب ١٢٣٧ – ٢١ مارس ١٨٢٢ بالدفتر ١٠ معية تركي – مرجع سبق ذكره ص٨.

(١٦) ذكرى البطل الفاتح إبراهيم باشا – مرجع سبق ذكره – مواضع متفرقة.

(١٧) وثيقة تركية رقم ٣٢٧ – دفتر ١٠ معية تركي ورقة ١٤ بتاريخ ١٣ محرم ١٢٣٨هـ (٣٠ سبتمبر ١٨٢٢م) عن (ذكرى البطل الفاتح إبراهيم باشا) – مرجع سبق ذكره، ص١٤٢-١٤٣،١٦٧.

(١٨) علي شلبي – المرجع السابق ص٣١.

(١٩) دار الوثائق القومية – محافظ أبحاث الشام – محفظة رقم ٧٣.

(٢٠) دار الوثائق القومية – محافظ أبحاث الشام – محفظة رقم ٧٣.

(٢١) دار الوثائق القومية – محافظ أبحاث الشام – المصدر نفسه.

(٢٢) دار الوثائق القومية – محافظ أبحاث الشام – محفظة رقم ٧٣.

(٢٣) دار الوثائق القومية – ترجمة تقرير عسكري رقم ١١٥ مكرر – تقرير عن مدينة اللاذقية بتاريخ ٨ شعبان ١٢٤٧هـ (١٨٣١م) – محافظ أبحاث الشام – محفظة ٦٥.

(٢٤) دار الوثائق القومية – محافظ أبحاث الشام – محفظة رقم ٦٥.

(٢٥) دار الوثائق القومية – محافظ أبحاث الشام – محفظة رقم ٧٢.

(٢٦) دار الوثائق القومية – محافظ أبحاث الشام – محفظة رقم ٧٣ (ترجمة الوثيقة رقم ٧ من المحفظة رقم ٢٤٤ عابدين من سليمان أغا متسلم أيدين إلى جانب السر عسكر في غرة شوال ١٢٤٨).

(٢٧) الممهدات لتاريخ الجيش المصري في عهد محمد علي باشا الكبير – مرجع سبق ذكره "التقرير المؤرخ في ١٨ ذي القعدة سنة ٥١ – ٦ مارس ١٨٣٦م الخاص بأمر جرد وتفتيش الآلاي ٨ جي بيادة – ص٤٠ –١٠٢.

(٢٨) دار الوثائق القومية – محافظ أبحاث الشام – محفظة رقم ٧٣.

(٢٩) دار الوثائق القومية – محافظ أبحاث الشام – محفظة رقم ٦٥.

(٣٠) دار الوثائق القومية – محافظ أبحاث الشام – محفظة رقم ٦٥ – تقرير عن الحوادث التي وقعت في الجيش المصري في يوم الاثنين ٢٠ شعبان ١٢٤٧.

(٣١) دار الوثائق القومية – محافظ أبحاث الشام – محفظة رقم ٧٣ – تلخيص الوثيقة ٢٤ بتاريخ ١٠ ذي الحجة سنة ١٢٤٨هـ (١٨٣٢م).

(٣٢) دار الوثائق القومية – محافظ أبحاث الشام – محفظة رقم ٦٥ – تقرير عن الوقوعات التي حصلت في الجيش المصري المظفر في يوم الخميس الموافق ٢٢ شعبان سنة ١٢٤٧ (١٨٣١) – تقرير عن الحوادث التي وقعت في الجيش المصري يوم الأربعاء الموافق ٢٩ شعبان سنة ١٢٤٧ (١٨٣١م).

(٣٣) دار الوثائق القومية – محافظ أبحاث الشام – محفظة رقم ٧٣ – تلخيص

الوثيقة التركية رقم ١٥٣ بتاريخ ٢٦ شوال سنة ١٢٤٨م.

(٣٤) ذكرى البطل الفاتح إبراهيم باشا – مرجع سبق ذكـــره – ص ٣٧٢-٣٧٣-٣٩٧-٣٩٩.

(٣٥) دار الوثائق القومية – محافظ أبحاث الشام – محفظة رقم ٦٦.

(٣٦) راجع الحاشية رقم (٦).

(٣٧) أبراهام هارولد ماسلو Maslow, Abraham H. (أبريل ١٩٠٨- ٨ يونيـــة ١٩٧٠) – منظر أمريكي وصاحب نظريات قائدة ومؤيدة لعلم النفس الإنســاني Humanistic psychology فيما يتعلق بما يسمى " بالقوة الثالثـــة " Third Force التي كانت البديل لمدارس السلوكية Behaviorism والتحليل النفسي Psychoanalysis المسيطرة – عند إنشـــاء جامعـــة Brandies في عـــام ١٩٤٨ أصبح ماسلو رئيسًا لقسم علم النفس بها وظل بهذا المنصب حتى قبـــل وفاته بقليل – ألف كتابًا من أشهر الكتب في علم النفس

Toward a Psychology Of Being - Lexicon Universal Encyclopedia – Lexicon publications (1962) N.Y 1980.